

قراءة وطنية لمذكرات بریمر وتحليل علاقته بالسيستانی (1 من 2)

كيف تحول فتاوى الجهاد الى تعاون كامل وخفى مع غزاة يخططون ويحلمون بهذينات مجانين
بريمرو أكدى تعاون السيسناني وجماعته مع الاحتلال.. ومساعد الحاكم الامريكي تحدث عن تقاسم الأهداف



د. موسى الحسيني*

هذه قراءة «وطنية» في مذكرات بول بريرمر، الحاكم الامريكي السابق على العراق التي صدرت بداية العام الحالي بعنوان «عامي في العراق: الكفاح لبناء مستقبل الامل». والكاتب موسى الحسيني، يركز تحديدا على ما جاء في هذه المذكرات من علاقة بريرمر والمرجعية الشيعية آية الله السيستاني مع ان بريرمر لم يقابله وتوافق معه من خلال الوسطاء. «القدس العربي»

■ لعل من بين الاسماء الاكثر ترددًا في مذكرات بريمر هو على السيسيني الذي يصفه منذ البداية بأنه متعاون جداً من أجل مساعدة قوات الاحتلال على تحقيق اهدافها. يقول بريمر: «شجع القادة الشيعة، ومن فيهم آية الله السيسيني، اتباعهم على التعاون مع الائتلاف منذ التحرير» (ص: 75). وأكد بريمر أنه كان على اتصال دائم بالسيستاني للاستفادة من استخدامه في السيطرة على الشعب العراقي، لكن ذلك لم يتحقق بالصلة المباشرة بل كان يتم عبر وسطاء عدة منهم حسين الصدر، وموفق الربيعي، وعماد جعفر، وأحياناً عادل عبد المهدي وأحمد الجلبي. فالسيستاني يفضل أن لا يجتمع مع أحد من الائتلاف لأنه كما فسر ذلك أحد مساعدي بريمر، لا يحتمل «ان يشاهد علينا بأنه يتعاون مع القوى المحتلة، فشلة أطياف لسنة 1920، وما صاحبها، وعليه أن يحمي جانبيه من التهورين مثل مقتدى، لكن آية الله سيجعل معنا. فنحن نتقاسم الأهداف نفسها» (ص: 213-214).

ولكي لا يسيء بريمر فهم السيسيني، لم يدخل السيسيني في أن يرسل رسالة له يبلغه أنه لم يمانع الاجتماع به «بسبب عدائء الائتلاف»، بل ان «تجنب الاتصال العام مع الائتلاف يتتيح له أن يكون ذا فائدة أكبر في مساعدتنا المشتركة، وأنه قد يفقد مصادقيته في أوسعاط المؤمنين إذا تعاون علينا مع مسؤولي» (ص: 214).

تلك خلاصة لتوصيف طبيعة العلاقة المتصلة.

مفاهيم اساسية

جماعة التيار الصدري من الشيعة؟ وعم ذلك يزيد ويطلب من المحتل، صراحة، قتلامنهم والخلاص منهم، وبغض ذلك من اولويات مطالبته من الاحتلال، ما الذي فعلته جماعة الصدر في حينها؟ باختصار، وكما وضح ذلك بريمر بتفصيل وفي اكثر من مكان في مذكراته، انهم كانوا يطالعون بانهاء الاحتلال. يعني انهم وطنيون، وشيعة حقيقيون يطالبون بتحرير بلدتهم من المحتل، وبالعوده لوقف التشيع من الجهاد، ودعاه التغور، نكتشف ان هؤلاء المنتفسين كانوا لهم وليس السياسياني بمثابة جوهر التشيع، منسجمين مع حقيقة وجوه التشيع.

لم يكن السياسياني بمطالبة الاحتلال بالقضاء على الانتفاضة الصدرية، بل انه جند 200 من اتباعه ومرتزقة قوات بدر ليرسلهم الى كربلاء لمقاتلة اخوتهم من الشيعة الصدريين الذين يقول عنهم بريمر انهم كانوا فقط 200 من الرعاع والجرمين (ص: 255)، رغم انه يقر في نفس الصفحة بان القوات الامريكية حجزت 40000 شخص من التحرك من مدينة الصدر الى مدينة النجف. ويعترف الكابتن كاري باتسون (من قيادة قوات المارينز) يوم 8/7/2004، ان قوات المارينز قتلت يومي 5 و 6 آب (اغسطس) فقط 300 شخص من المنتفسين، وفي مدينة النجف وحدها (السفير 2003/12/13).

ولا يخفى بريمر مخاوفه من الانتفاضة وهو يراها تتسع لتشمل كل محافظات الجنوب، وقتل المئات في هذه المحافظات، ويصر مع ذلك على أن العدد لا يتجاوز المئتين.

الثاني: مهما قيل ويقال عن طائفية النظام السابق، ليس هناك ما يدعم مقوله مظلومية الشيعة. تصرف النظام وفقاً لمنظومة السلوك التي تتحكم بمسيرة أي دكتاتورية في العالم. يقع المعارض كائناً من يكن، ومهما يكن، ويكافئ المؤيد بغض النظر عن خلافياته الطائفية. وفي زمن النظام السابق وجذبنا من الشيعة من يشارك بفعالية في تأييد النظام، وتبوأ الكثير منهم مراكز حكومية حساسة، بشكل لا مثيل له في الحكومات السابقة. وتصدى النظام للحركات السياسية شيعية كانت أو سنية على أساس أنهم معارضون،

وليسوا مواطنين من طائفة أخرى. أما ما يقال عن منع النظام للشعائر الدينية الشيعية، فهو ليس دلالة على طائفية النظام، بقدر ما قد يكون جزءاً من إجراءات امنية اعتقاد النظام أنها ضرورة للحفاظ على أمنه، مثل بعض الانظمة الأخرى، نظام عبد الكريم قاسم، وهو أول من تجرا على منع الشيعة من اداء شعائرهم الدينية، ومع ذلك لم يتم بالطائفية، لكن اتهام الاول والسبوت عن الثاني لا يجد تفسيراً غير ان عبد الكريم قاسم كان شعوبياً حاقداً على كل ما هو عربي، او اسلامي.

لعل تفسير الامر بالحرام على الامن، يعود اكثر قبولاً عند مراجعة وثائق الحزب الشيوعي العراقي ومخططاته لاستثمار هذه الشعائر في التأثير على الجماهير، وتحريكمها ضد النظام لأنفراض تخص الحزب الشيوعي ولا علاقة لها بالاسلام ولا بمظلومية الشيعة.

ثم من يستطيع بمن فيهم السیستانی أن يقول إن هذه الشعائر كاللطم، والتطبيير، هي من اساسيات التشیع او جوهره. يؤکد الدكتور علي شریعتی، وهو من أعلام الشیعه، أن هذه المظاهر كانت أحد البدع التي اختلقها الصفویون لتجربة التشیع من محتواه، وتعبئته بمفاهیم جديدة تناسب وطموحاتهم السیاسیة.

تناول عن العلاقة بين الشورى والديمقراطية
لإخفى على أحد مدى الهوة التي تفصل بين
الشريعة والديمقراطية، ولا نزيد ان ننطيل بالحديث
عن هذه المسافات الفاصلة بين الاثنين، نستشهد
برأ واحد فقط من علماء المسلمين، ممن لا يقل
ایماناً عن السياسي بالديمقراطية. يرى السيد
محمد بحر العلوم أن الدول الاستعمارية الكبرى
وبعد أن لاحظت تصاعد الحركة الإسلامية، اتخذت
مجموعة من الخطوات لواجهة هذه الحركة، منها
كما يعتقد بحر العلوم : «طريق أفكار ومبادئ غريبة
ذات تأثير ساذج على أفكار الجمahir الغير واعي
لتكون بدائل عن الفكر الإسلامي كالديمقراطية
والاشتراكية والليبرالية، وغير ذلك، وهذه المفاهيم
خالية من الجذور الفكرية لتقسيم الانسان، وبها
مجتمعه الاصيل، كما هو الحال في الفكر الإسلامي
لان هذا من صنع الله سبحانه وتعالى الذي خلق
عباده وقدر لهم ما يصلح، وما لا يصلح، في حين اراد
تلك المفاهيم من وضع الانسان، الذي لا يمتلك
القدرة الدقيقة على اختيار الاصلاح له، الا من طريق
التجربة والاختيار».

هذا ما يقوله السيد بحر العلوم عن الفرق بين
الديمقراطية والاسلام، في كتابه الذي أصدره عام
1982 تحت عنوان «الحركة الإسلامية»، أي قبل أن يتم تلافي
يرتد عن الاسلام الى الديمقراطية، وفقاً لحكماء
هو التي عرضها في كتابه هذا..

لأنه يمتلك الحق في مصادرة حق الآخر من
الانقلاب او الارتداد على الاسلام الى الليبرالية
ومن حق السياسي ذلك. لكن ما يتغير الغراب
كيف أن هذا المجتهد القادر على استنباط الحكم
الشرعى، عجز عن إدراك حقيقة أن الديمقراطية
والاحتلال، قطبان متناقضان ومتناقضان
فالديمقراطية ببسط معانيها هي مجموعة من
الاجراءات الكفيلة بتحقيق إرادة امة ما او
شعب ما من خلال اختيار ممثليه للسلطة، وفق
لسيادة القانون، أي لا ارادة فوق ارادة الامة في
الديمقراطية. والاحتلال يعني سبيطه با
او امة ما على يلد او شعب آخر تحقيقاً لصالح
المحتل الوطنية، أي الغاء ارادة الشعب الواقع
تحت الاحتلال لصالح المحتل، ومصالح
الوطنية.

يلمح بريمر في اماكن عده عن مظلومية الشيعة
ويشير احياناً الى أن مصلحة السيستاني التي
تجمعه مع المحتل هي مصلحة الشيعة في الاستيلاء
او المشاركة الواسعة في الحكم لتصحيف وض
تاريجي تعرض فيه الشيعة للظلم.
لا نريد أن نكرر الحديث حول صناعة شعار هذا
المظلومية، التي جاءت نتيجة لتخلی باقر الحكيم
وجماعته عن شعاراتهم الاسلامية، ودعوا بهم
لتطبيق الشريعة الاسلامية بما يعني تخليهم عن
مبررات وجودهم، فلم يجدوا بديلاً غير اللجوء
اصناعه هذه المظلومية التي إن وجدت فسببه
مراجعة الشيعة الذين عملوا لاسبابهم الخاصة، على
عزل الشيعة العرب في العراق عن دولتهم
ومجتمعهم، بتحريم الدراسة في المدارس الرسمية
وتحريم الوظائف الحكومية الى أن انتبه الشيعة
تدريجياً لمخاطر العملية فبدأوا بالانصهار تدريجياً
في مجتمعهم ودولتهم.
ولنأخذ بهذا الفرض أي أن حرص السيستاناني
على الشيعة هو ما دفعه للتعاون مع الاحتلال
هناك سؤالان يطرحان نفسيهما عند الاقرار بهذه
الفرضية:
الاول: من هم الشيعة الذين يصر حرص

هذا النوع من الجهاد لا يمكن ان يتحقق الا اذا كانت قيادة نبئي او امام معمصون. لذلك وفقاً لغيبة الامام المهدى، يعتبر هذا النوع من الجهاد معطلاً.

الجهاد الدفاعي: وهو عكس الاول يعني الدفاع عن اراضٍ او دولة للمسلمين تتعرض لغزوٍ من غير مسلم. وفي الفقه الشيعي، وباعتبار دعا التغور، فإن الامام الرابع علي زين العابدين حدد الدولة الاسلامية بسكنانها لا بمن يحكم، فهو ناشد دعاء في زمن الخليفة عبد الملك بن مروان، لنفس الجيش الذي قتل أباه واهل بيته. فالدولة التي يحيث ويعدو لجيشه بالانتصار، الدولة الامامية، دولة اسلامية واراضٍ اسلامية، باعتبار سكانها، حكامها. وما يقال عن الدولة الاممية يقال ايضاً عن العراق، أي لا شيء يمكن ان يعطي المجهود الحربي في التعاون مع غاز اجنبي له مهما كانت الخلافات مع الحكام.

لذلك فإن السياسي بتعاونه مع المحتل، مثل حالة خروج على اساسيات التشريع. مع انه سبب ان افتى بمقومة الاحتلال.. شاهد العراقي

والعالم أجمع السيسistani، وبقية المراجع الاربع
مجتمعين، ووقف امامهم السيد عدنان البكاء لـ
فتاويهم بضرورة مقاومة الغزو والعدوان، كما
عرضت ذلك الفضائية العراقية قبل اسابيع قلائل
من العدوان على العراق. ولم يصدر أي تفويت
تشكيك بتلك الفتوى لا.. من مكتب السيسistani، و
المراجع الاخرين، او مكاتبهم في الخارج. بالعكس
عمموا فتاويمهم مكتوبة ومختومة باختتمامهم. يعني
من لم يتحرك في مواجهة الاحتلال الاميركي، سيموت
وفقاً لهذه الفتوى ميّة جاهلية، والقتى يحسبوا
شهادة.

ما الذي تغير بعد وقوع الاحتلال، واستمرار
العدوان الذي لم يترك حرمة لرجل او طفل ا
امرأة، ولا مدينة او موقع ديني او ثقلي؟ تجاوز فـ
اعتذاراته كل الخطوط الحمر التي قال بها
السيستاني، والتي على ما يبدو، يعني بها منزلة
وحياته وامتيازاته فقط.

كيف تحول فتاوى الجهاد الى تعاون كامل
خفى مع غزاة يخططون ويحلمون بهذين اباء
مجانين؟

فما هي المبررات الشرعية التي تدفع السيسistani لهذا الموقف؟ ليس هناك في الاسلام، ومصادر القرآن والسنة والحديث، من حكم يجيز ذلك، ولا يتحقق اجماع لا بين المسلمين عامة ولا بين الشيعة خاصة على قبول العدوان والاحتلال، وما يقرره من جرائم.

ما الذي يدفع هيومن، أحد مساعدي بريمر ليقول عن السيسistani: «نحن نتقاسم الاهداف نفسها».

ما هي هذه الاهداف التي يتقاسماها السيسistani مع الاحتلال...؟

لم يوضح بريمر ولا مساعدته ما هي طبيعة هذه

الاهداف المشتركة بين الطرفين. لكن الانسيا
يكتشف إشارة هنا، وآخرى هناك عن هذه القواسم
المشتركة، منها رغبة السياسي في تحديد قو
مقتدى الصدر والخالص منه لأنه يهدى امتيازات
المرجع وزعامته، كما جاء في المذكرات (ص: 250)
254). لكن مشكلة السيد مقتدى جاءت متأخرة
وتبيّن المرجع جاء مبكراً منذ الأيام الأولى
للاحتلال، (ص: 75).

في مكان آخر يكتشف أن سر ابتهاج السياسي
بالاحتلال يعود لإيمانه بالديمقراطية لذلك وجده
فرصة للعمل مع بريرم من أجل مستقبل العراق
ص: (308).

يمكن ان يقبل هذا السبب لو كان المقصد به
شخماً آخر في غير موقع السياسي، العن

اجتهاده وفي دينه واخلاقه بحجة الدفاع عن
السيدة فاطمة الزهراء، وطبعت كتب بالعديد
وزرعت مجاناً بعنوانين توحى بالدفاع عن السيد
الزهراء (ع) لكنها كتبت لتعكس سيرة طوبية
لأولئك الذين يريدون تطويق الدين والمذهب
الشعبي لأغراضهم السياسية والدينوية، فافرغ
المذهب بل الدين كله من محتواه الحقيقي، وعبأ
بما يتناسب وأغراضهم. حصل هذا للسيد فض
الله في وقت كان فيه السياسي غير معروف
يقف في الصف الثاني منتظرًا دوره لتبوء دور
الرجعية، ولعل تلك الحملة كانت أحد المهدى
لوصول السياسي، خاصة مع تصاعد عنا
العراقيين المقلدين لفضل الله.

تزامنت او ترافقت وتدخلت هذه الحملة على
السيد فضل الله مع حملة اخرى رافقتها ضد السيدة
محمد صادق الصدر، بنفس المستوى الذي
يحسب حسابات الدين او خالق. لذلك كنت مقتنة
منذ البداية ان السياسي كان يُعد للعب دور
محدد خطير، ذلك واضح من خلال الدعاية التي
عملها له حتى، ولذلك الذين بشكرون باعلاميته، هـ

خلال تقليدهم لسواد، كعبد العزيز الحكيم. لذا يمكن القول ان مرجعية السياسياني ولدت ولا زالت ولا زالت قيسرية، شاركت بها أطراف عدّة.
ويبدو أن دور الغائب الحاضر هو دور مرسو للسياسياني او أنه أدرك بخبرته الذاتية ما ه مطلوب منه فراح يسأير الوضاع، غياباً وظهور حسب الحاجة.
وصف بريمر هذا الدور كما يلي : «ازداد المشكلة تعقيداً بموقف السياسياني العلن الغامض، الذي يتقلب بين العزلة الروحية والمشاركة المباشرة في العملية السياسية». كنت اتهب من إعلان رأيي هذا الى ان اطلع على ما ذكره المرحوم الشهيد صادق الصدر عن شوكه في أن يكون السياسياني قد بلغ درجة المجتهد، حتى يمكن أن يكون مرجعاً تقاسى علمياً بأعلمية غيره من المجتهدين.
وهناك الكثير من الدلائل التي تؤكد ذلك فالسياسياني، وعلى غير العادة المعتمدة عند علم الشيعة، لم يكتب رسالة عملية، وهي بمثابة بحث الدكتوراه، ينشرها المجتهد ويترك للمجتهدين

الآخرين الحكم عليها للقرار له بالاجتهاد،
الامتناع عن هذا الاقرار. اراح الرجل نفسه و
عبء الموضوع وتبني الرسالة العملية للمرجع
الخوئي، باعتبارها وسائله الخاصة رغم
يذكر من انه صحق او علق على بعض الفقرا
القليلة بها. فهو هنا يعلن تلمذته للمرجع الخوئي
الذى حاول ان يكافى السيسى تانى على الاقر
بهذه التلمذة من خلال اعترافه ببلغ السياسة
درجة الاجتهاد. في حين ان سلوك السياسى تانى هـ
يمكن ان يندرج تحت اطار التقليد ولـ
الاجتهاد.

اعرف ان البعض سيستنكر كلامي هذا بالقول
وهل انت تعلم اكثر من الخوئي؟ ومعاذ الله
ندعى ذلك فكل فارس في اختصاصه، لكن العقلا
وهو احد الصادر الاربعة الاساسية لاستنبات
الحكم الشرعي، والخوئي كان شخصية غير قابلة
لتحمل أي ضغط، فهو بنفسه سافر الى بغداد
مقابلة الرئيس العراقي صدام حسين، ليخرج على
التلفزيون، ويطلق صفة حركة الغوغائيين على
يسمييه البعض انتفاضة آذار (مارس) او شعبان
بعد عدوان 1991 على العراق.
لكن الخوئي وجميع علماء الشيعة، لم يغفلوا
الحديث عن الجهاد باعتباره فريضة واجبة
وسموا الجهاد الى شكلين، الاول: جهاد ابتدائي
ويعني ان يتحرك المسلمين لغزو بلاد غيرهم

■ لعل من بين الاسماء الاكثر ترددًا في مذكرات بريمر هو على السيسناني الذي يصفه منذ البداية بأنه متعاون جداً من اجل مساعدة قوات الاحتلال على تحقيق اهدافها. يقول بريمر: «شجع القادة الشيعة، بمن فيهم آية الله السيسناني، اتباعهم على التعاون مع الائتلاف منذ التحرير» (ص: 75). وأكد بريمر أنه كان على اتصال دائم بالسيسناني للاستفادة من استخدامه في السيطرة على الشعب العراقي، لكن ذلك لم يتحقق بالصلة المباشرة بل كان يتم عبر وسطاء عدة منهم حسين الصدر، وموفق الربيعي، وعماد جعفر، وأحياناً عادل عبد المهدي وأحمد الجليبي. فالسيسناني يفضل أن لا يجتمع مع أحد من الائتلاف لأنه كما فسر ذلك أحد مساعدي بريمر، لا يحتمل «أن يشاهد علينا بأنه يتعاون مع القوى المحتلة. فثمة أطيف لسنة 1920، وما صاحبها، وعليه أن يحمي جانبيه من التهورين مثل مقدندي، لكن آية الله سيعمل معنا. فنحن نتقاسم الأهداف نفسها» (ص: 213-214).

ولكي لا يسيء بريمر فهم السيسناني، لم يدخل السيسناني في أن يرسل رسالة له يبلغه أنه لم يمانع الاجتماع به «يسبيب عداه للائتلاف»، بل ان «تجنب الاتصال العام مع الائتلاف يتيح له أن يكون ذا فائدة أكبر في مساعدتنا المشتركة، وأنه قد يفقد مصاديقه في أواسط المؤمنين إذا تعاون علينا مع مسؤولي» (ص: 214).

تلك خلاصة لتوصيف طبيعة العلاقة المتصلة.

يلاحظ الباحث ان التوجهات الاولى لتضخيم دور المرجع بدأت مع مرجعية محسن الحكيم، وكذلك انعكاساً او ردة فعل لظاهرتين فرضتهما الاوضاع السياسية الجديدة في اوائل الخمسينيات من القرن السابق وحتى اوائل السبعينيات. الاولى: بسبب النكسة التي تعرضت لها المرجعية والتوجهات الدينية عموماً بعد انتشار سيادة المد الشیوعی على الشارع العراقي ومحاولات الشیوعیین النيل من شخصية محسن الحكيم، فواجه رجال الدين والعلماء الشيعة من حتى السنة، هذه التوجهات الشیوعیة، بتغذیة

ترفع من قيمة امام محاولات التشويغين بجهة هذه الاذوات او المراتب الدينية.

ثانياً: خوف شاه ايران من التقارب العراقي المصري، وتصاعد الدعوة في العراق لتحقّق الوحدة مع مصر الناصرية، فاعتمد الشاه سياسة الرفع من قيمة المرجعية بغية استخدامها لاحبّ الشروعات الوحدوية. كما يعكس ذلك رغبة الشاه في ابعاد المرجعية عن ايران ليتخلص من نفوذ المباشر.

مع ذلك، بقيت العناوين متداولة عمّا اراد يضفيه الخميني من قبسية على دوره. تعبر عن مباشراً عن توجهات ديمكتاتورية لتغدو كلاماً و كانها امتداد لكلام الخالق المقدس الذي لا يحتمل أي معارضة او نقد.

ان الخميني الذي اضفى على الفقيه او المjtahid القدسية، استعملها هو لبخس حق المراجعين عداته، كما حصل مع المراجع الذين رفضوا بدعه وتوجهاته ياضفاء القدسية على المرجعية. الا أنه أراد عملياً احتكار سمات القدسية التي اضافها على المرجع او الفقيه، لنفسه وحده.

انتبه الساسيون الشيعة لدور المرجع هذا، تتصاعد المدّ الديني، فراحو يتصارعون ويتناقضون لإضفاء القدسية على من يختارونه مرجعاً لهم يمكن ان يستخدموه لغاياتهم السياسية.

قبل الدخول في صلب الموضوع سنذكر ببعض المفاهيم الاساسية المستخدمة او التي تستخدمناها على الارض الان، لنرى أين يقف على السیستانی الاجتهاد والمرجعية: الاجتهاد هو ان يبلغ الانسان درجة من المعرفة والعلم بعلوم القرآن والحديث، والسير، واللغة ما يمكنه من استنباط الحكم الشرعي حول مستجدات الحياة التي لم يردد بها نص شرعي واضح. فالاجتهاد وباقرار الكثير من العلماء والمujtahidin، خبير بعلوم الفقه والدين، مثله مثل أي خبير اخر، ليس هناك من نص قرآنی او حتى حديث نبوی او حديث عن امام ينص على هذا، اي ان الاجتهاد صنعة انسانية من اختراع او اختلاق الانسان. وليس هناك من نص دیني على وجودها في الاسلام. توصل لها علماء الشيعة من خلال استنباطهم وتفسيرهم لبعض الاحاديث النبوية او تلك المنقوله عن آئمه آل البيت. وليس هناك من اجماع على صحة هذا التفسير، ويؤرخ علماء الشيعة لظهور مبدأ الاجتهاد عند الشيعة بمفهومه الحالي بعام 724 هـ، أي بعد غيبة الامام المهدي بأكثر من 400 عام، وينسب ابتداعها الى العلامة الحلى الذي طرح المبدأ لأول مرة في كتابه

تهدیب الاصول).

او قفت المذاهب الاسلامية الاربعة مبدأ الاجتهاد بعد وفاة اخر الائمة الاربعة، في حين رأى علماء الشيعة ان استمرار الاجتهاد ضرورة بقدر تطور جوانب الحياة وتعدها.

اما ما يعرف الان بالمرجع او المرجعية فيعني عادة المجتهد الاكثر خبرة من بقية المجتهدين، والحادي عشر على قدر اكبر من المقلدين.

تميز التشيع عن غيره من المذاهب في انه يخطئ المجتهد ويصوبه، ولا يعطي المجتهد اي ميزة يمكن ان تضنه فوق البشر، او تعصمه من الخطأ حتى ان الشيعة والمعزلة عرفوا بسبب ذلك بالمخطة.

لذلك لا يتميز المجتهد عن أي خبير آخر، وليس هناك ما يضفي على مهنته القدسية او العصمة، لكنه يفترض أن رجلاً بلغ هذا المستوى من العلم والمعرفة بأصول الدين ما يمنحه القدرة على التمسك بالورع والتقوى، والتنزه عن الغaiات الدنيوية.

عندما تبني الصوفيون التشيع، وبدأوا بفرضه على الناس في ايران حاولوا تضخيم دور المرجع او المجتهد، اولاً: لأن المجتهد اصبح يعمل في خدمة الدولة وعليه من السهل ان يتم تغيير قدسية

لست فقيها، ولا ادعى المعرفة بالفقه لكي اكون احکاماً بأعلمیة هذا الفقيه او ذاك. لکنی امتهن العقل، وهو عند علماء الشیعہ احد مصان الاجتہاد الاربعة : القرآن والسنۃ والاجماع والعقل. فالاجتہاد كما قلت، وكما يقر علماء الشیعہ ليس الا صناعة بشیریة، لذلك استطیع القول بما امتلك القدرة على التقيیم بنفس المستوى الذي يدعی السییستانی قدرته على استنباط الحکم الشرعی. ولا اريد التوقف طويلاً عند هذا الموضع الذي قد يبدو جانبياً بقدر تعلقہ بحديثنا. ومقارنة بين اجهتھات السییستانی و محمد حسن فضل، مثلاً يكشف عن جوانب الاختلاف بينهما وعلى الرغم من اهمیة فضل الله، الا انه تعرّف لحملة شعوار، وفضل الله كريم النفس لا يعرّف الحقد لطیف طیب متواضع لكنه سید شرس قول الحقيقة، ولا يمكن ان تتناسب هذه السمات مع شخصیة مستقلة، تقول ما يفرضه عليها الديانة ذلك تدخل الخط الصفوی المنسوب ظلماً للتشیع ليمنع تطور مرجعیة فضل الله تطوراً طبيعیاً